مسودّة وثيقة أولية
لمنهاج وزاري متكامل
(2026-2029)

(حوكمة مخاطر - تثبيت استقرار - تحوّل آمن ذكي)

إعداد
الدكتور عقيل محمود الخزعلي
رئيس مجلس التنمية العراقي

المحتويات

المحور الأول|| الاستقرار المالي والاقتصادي..... 5

المحور الثاني|| الأمن الداخلي والسيادة وتنظيم القوة 7

المحور الثالث|| الخدمات العامة والبنى التحتية 9

المحور الرابع|| الطاقة والمياه والموارد الطبيعية 11

المحور الخامس|| الإدارة العامة والحوكمة 13

المحور السادس|| التنمية الاجتماعية والحماية 15

المحور السابع|| التعليم والمهارات ورأس المال البشري..... 17

المحور الثامن|| الصحة وجودة الحياة 19

المحور التاسع|| التحول الرقمي والبيانات..... 21

المحور العاشر|| الاقتصاد والتنمية المستدامة والقطاع الخاص..... 23

المحور الحادي عشر|| البيئة والمناخ 25

المحور الثاني عشر|| العلاقات الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية..... 27

المحور الثالث عشر|| اللامركزية والتنمية المحلية 29

المحور الرابع عشر|| الحوكمة والجودة وإدارة المخاطر والامتثال..... 31

المحور الخامس عشر|| إصلاح منظومة القرارات السيادية العليا 33

المحور السادس عشر|| الإصلاح التشريعي 35

مسودّة وثيقة أولية لمنهاج وزاري متكامل (2026–2029)

(حوكمة مخاطر – تثبيت استقرار – تحوّل آمن ذكي)

إعداد || د.عقيل محمود الخزعلي – رئيس مجلس التنمية العراقي

التمهيد

يمرّ العراق بمرحلة دقيقة تتراكم فيها التحديات المالية والخدمية والأمنية والمؤسسية والمناخية، وتتداخل في سياق إقليمي وعالمي سريع التحوّل. ويتطلب هذا الواقع إطارًا حكوميًا قادرًا على تثبيت الاستقرار، وبناء اتجاه تنموي منضبط، وتحريك اقتصاد منتج، وتطوير خدمات أساسية، وتنظيم منظومات الدولة بما ينسجم مع حاجات المجتمع.

يأتي هذا المنهاج بوصفه وثيقة قيادية عليا، تصوغ توجه الدولة خلال الأعوام (2026–2029) وفق محاور استراتيجية متكاملة تعتمد منهجًا عقلانيًا وعمليًا وتدريجيًا، وتراعي الموارد المتاحة، وتصيغ أهدافًا قابلة للقياس والتنفيذ.

المقدمة

تقوم هذه الوثيقة على قراءة تحليلية للواقع العراقي، ومراجعة دقيقة لملف الأمن والسيادة، ووضع المالية العامة، ومستوى الخدمات، وحالة الاقتصاد، وأداء المؤسسات، ونضج الإدارة العامة، وتوازن العلاقات الخارجية، وقدرات المحافظات، وجودة الإطار التشريعي.

تحرص الوثيقة على بناء منهاج وزاري يرتكز على المحاور الستة عشر التي تمثل المفاصل الأساسية لاستقرار الدولة، وتتوزع بين: {الأمن، المالية، الخدمات، الطاقة، المياه، الحوكمة، التنمية الاجتماعية، التعليم، الصحة، الرقمنة، الاقتصاد، البيئة، اللامركزية، العلاقات الخارجية، القرارات السيادية العليا، والإصلاح التشريعي}.

ويقوم المنهاج على إنشاء مسار واقعي يقدّم نتائج ملموسة، ويعالج الاختناقات الكبرى، ويعتمد خطوات تدريجية متوازنة تضمن استمرارية الأداء الحكومي، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

الإطار النظري والعملي المعتمد

يرتكز المنهاج الوزاري على أسس واضحة، أبرزها:

1. **الدولة القائدة||** توجيه السياسات، تنظيم العمل المؤسسي، توحيد مسارات القرار.
2. **المفاصل الجوهرية||** تركيز الجهد الوطني على ستة عشر محورًا تمثل أعمدة الاستقرار والتنمية
3. **إدارة الموارد وفق نهج الندرة||** ترتيب الأولويات، اعتماد إجراءات منخفضة الكلفة، وتوجيه الإنفاق نحو الأثر الأعلى.
4. **التغيير التراكمي||** خطوات مترابطة تُراكم التحسين وتمنح المؤسسات استقرارًا أثناء التحول.
5. **التخطيط الطبقي||** تنظيم المنهاج عبر مستويات: قيادة، محاور سيادية، محاور داعمة.
6. **الحوكمة القائمة على البيانات||** اعتماد مؤشرات أداء، ربط التنفيذ بالمتابعة، وتقييم الجهود بشكل دوري.
7. **إدارة المخاطر||** تحديد المخاطر الوطنية في الأمن والمال والخدمات والمناخ والمؤسسات، ووضع مسارات معالجتها.

التأصيل الدستوري والقانوني

يقوم المنهاج على أحكام الدستور التي تنظّم النظام السياسي وصلاحيات السلطات، وأهمها: {(٢) النظام الدستوري، (٥) مصدرية الشعب، (٦) التداول السلمي، (١٣) علوية الدستور، (٦١) اختصاصات مجلس النواب، (٧٦) تكليف رئيس الوزراء، (٧٨) مسؤولية السلطة التنفيذية، (٨٠) مهام مجلس الوزراء، (٨٣) مسؤولية الحكومة مجتمعًا، (٨٤) تنظيم الوزارات، (٢٥–٣١) الاقتصاد والمالية والرعاية، (٣٣) البيئة، (١١٠–١١٢) الموارد والسياسات الاقتصادية، (١١٤–١٢٣) اللامركزية والأقاليم والمحافظات، (٨٧–٨٨) القضاء، (١٣٦) الرقابة، (١٣٠–١٤٢) استمرارية التشريعات وتعديلها}.

تشكل هذه المواد الإطار القانوني الذي يستند إليه التنفيذ، ويضبط علاقة المركز بالمحافظات والأقاليم، ويوجه القرارات السيادية

المبادئ والقواعد الحاكمة للمنهاج

1. **أولوية الاستقرار الوطني||** الأمن، السيادة، المالية، الخدمات الأساسية.
2. **وضوح الأهداف وقابليتها للقياس||** صياغة أهداف محددة، مؤشرات واضحة، ومسارات متابعة منتظمة.
3. **الأثر الأعلى والكلفة الأدنى||** اختيار الإجراءات ذات العائد المباشر، وتجنب المسارات المرهِقة للمالية العامة.
4. **التكامل المؤسسي||** تنسيق الجهود بين الوزارات والهيئات والمحافظات والأقاليم ضمن إطار واحد.
5. **اللامركزية المنظمة||** منح المحافظات صلاحيات وفق مسارات متدرجة، مرتبطة بالمتابعة والمساءلة.
6. **تعزيز السيادة||** تنظيم ملف السلاح، توحيد القرار الأمني، تقوية المؤسسات السيادية.
7. **إصلاح التشريعات||** مراجعة القوانين المتقادمة، إصدار تشريعات داعمة للمحاور الستة عشر.
8. **الحوكمة والامتثال||** تقوية الرقابة، وضمان النزاهة، واعتماد أنظمة الجودة والمخاطر.
9. **الشراكة الوطنية||** القطاع الخاص، المجتمع المدني، الجامعات، المراكز البحثية.
10. **التحول الرقمي||** هوية رقمية، خدمات إلكترونية، منصة بيانات وطنية.
11. **التنمية المتوازنة||** تقليل الفجوات الخدمية والتنموية بين المحافظات.
12. **صنع القرار السيادي الموحد||** تنسيق الرئاسات، ضبط دورة القرار، وتعزيز منظومات التحليل والدعم.

العناصر الأساسية للمنهاج

1. تعريف المنهاج الوزاري بوصفه وثيقة سيادية|| هو وثيقة حكومية عليا تحدد اتجاه الدولة خلال المدة الدستورية للسلطتين؛ التشريعية والتنفيذية، وتضبط أولويات العمل الوطني، وتشكل الإطار الملزم [للوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم] في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

2. **منهجية الإعداد||** اعتمدت الوثيقة تحليلاً للواقع الوطني، من خلال البيانات والمعلومات والمشاورات القطاعية مع ممثلين من الوزارات والهيئات والمحافظات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز الدراسات، كما استندت إلى مصفوفة وطنية موحدة تجمع الغايات والأهداف والمؤشرات والمسؤوليات.

3. **خريطة الطريق الزمنية||** توزيع مراحل التنفيذ وفق مسارات واضحة تشمل: مدد الإنجاز الدورية، ونهاية المدة الحكومية، مع ضبط الأولويات وفق درجة الإلحاح والأثر المتوقع.

4. **منظومة المتابعة والتقييم||** نظام وطني لقياس الأداء، يعتمد مؤشرات واضحة لكل محور، ويرتبط بتقارير دورية، إضافة إلى تقييم سنوي يحدد التقدم، ويعالج الانحرافات، ويعزز الشفافية.

5. **إطار المسؤوليات المشتركة||** تنسيق منظم بين الوزارات والهيئات والأقاليم والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة، مع تحديد مهام كل جهة، وتوزيع الأدوار بين المركز والمحافظات وفق اختصاصات واضحة ومسارات مساءلة.

6. **الالتزام بالمحاور الستة عشر||** اعتماد المحاور الستة عشر بوصفها الهيكل الوطني الشامل للعمل الحكومي، وتثبيت كل محور كمسار مستقل مترابط مع بقية المحاور، يشكل معًا البنية الكاملة للمنهاج الوزاري، فضلاً عن إلتزام الجهات كافة بأداء أهدافها ومهامها وفقاً للقوانين النافذة وإيلاء الأهمية بمشاريعها قيد الإنجاز.

7. **المرونة والاستدامة||** المراجعة الدورية والتحسين المستمر للمنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي على ضوء المستجدّات والمتغيرات الحاكمة على البيئتين؛ الداخلية والخارجية.

محاور المنهاج الوزاري

المحور الأول|| الاستقرار المالي والاقتصادي

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (سيادي– مصيري) يمثّل الأساس لأي قدرة حكومية على تنفيذ باقي المحاور.

الغاية/ تثبيت الاستقرار المالي للدولة خلال 2026–2029، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد بكفاءة، وخفض المخاطر المالية، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تحسين إدارة الإنفاق العام**

{ضبط الصرف – معالجة الهدر – إعادة ترتيب الأولويات}.

2. **زيادة الإيرادات غير النفطية**

{الجباية – الرسوم – التعرفة – التحول الرقمي – مكافحة التسرّب}.

3. **تعزيز كفاءة إدارة الدين**

{خفض خدمة الدين – جدولة متدرجة – إدارة المخاطر التمويلية}.

4. **تحريك الاقتصاد الحقيقي**

{دعم الصناعة والزراعة والتجارة – إصلاح بيئة الأعمال – تمكين القطاع الخاص}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. خفض نسبة العجز المالي بمعدل تدريجي سنوي.
2. زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة محددة خلال 12–24 شهرًا.
3. خفض الهدر في الإنفاق الحكومي عبر مراجعات دورية للإنفاق.
4. تحسين مؤشرات سهولة الأعمال في بيئة الاستثمار.
5. خفض خدمة الدين كنسبة من النفقات العامة.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة المالية
2. وزارة التخطيط
3. البنك المركزي العراقي

4. هيئة الضرائب
5. هيئة الكمارك
6. ديوان الرقابة المالية
7. وزارة التجارة
8. وزارة الصناعة والمعادن
9. وزارة الزراعة
10. هيئة الاستثمار الوطنية والمحلية
11. المحافظات والأقاليم (للجباية المحلية)

مصادر التمويل المقترحة

1. إصلاح الجباية الحكومية (الضرائب–الرسوم–الكمارك).
2. زيادة الإيرادات غير النفطية عبر توسيع القاعدة الضريبية العادلة.
3. إعادة ترتيب الإنفاق العام وتحرير موارد من الهدر.
4. التمويل المختلط (شراكات القطاع الخاص – PPP – BOT).
5. القروض الميسرة للمشاريع الإنتاجية فقط.
6. المِنح الدولية للمشاريع المؤسسية والتنموية منخفضة الكلفة.
7. تحسين التحصيل في قطاعات: الكهرباء – المياه – الاتصالات – البلديات.

المحور الثاني|| الأمن الداخلي والسيادة وتنظيم القوة

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور سيادي أعلى، لأن استقرار الدولة يعتمد عليه، وهو أساس نجاح بقية المحاور.

الغاية/ ترسيخ سيادة الدولة، ورفع جاهزية المنظومة الأمنية، وتنظيم القوة ضمن إطار الدولة لضمان الاستقرار الداخلي وحماية مؤسسات الحكم.

الأهداف الاستراتيجية

1. تنظيم القوة داخل الدولة

{توحيد الإطار الأمني، وضبط السلاح ضمن مسار تدريجي منظم}.

2. تعزيز الأمن الداخلي وإنفاذ القانون

{مكافحة الجريمة والمخدرات، معالجة الجريمة المنظمة والتهديدات الداخلية}.

3. رفع جاهزية الأجهزة الأمنية

{التدريب، الموارد، القيادة الموحدة}.

4. تقوية السيطرة على الحدود

{المراقبة، التكنولوجيا، التنسيق الميداني}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. انخفاض معدلات الجريمة المنظمة خلال مدة محددة.
2. انخفاض انتشار المخدرات حسب تقارير الأجهزة المختصة.
3. زيادة معدلات ضبط السلاح غير المنظم بآلية تدريجية.
4. تحسين نسبة السيطرة على الحدود (مراقبة – كشف – إحباط).
5. رفع مؤشرات جاهزية الأجهزة الأمنية وفق تقارير التقييم.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة الداخلية
2. وزارة الدفاع
3. جهاز الأمن الوطني

4. جهاز المخابرات الوطني
5. قيادة العمليات المشتركة
6. هيئة الحشد الشعبي (التنسيق الأمني)
7. هيئة المنافذ الحدودية
8. السلطات القضائية (حسب الاختصاص)

مصادر التمويل المقترحة

1. إعادة توجيه موارد الأمن الداخلي نحو الأولويات الحرجة.
2. المِنح الدولية (برامج أمن الحدود، مكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات).
3. شراكات تقنية مع القطاع الخاص (كاميرات – نظم مراقبة – بنى إلكترونية).
4. إعادة هيكلة الإنفاق الأمني لتوجيهه نحو التدريب والجاهزية.
5. قروض ميسرة مخصصة للبنى التحتية الأمنية (حدود – مراقبة جوية).

المحور الثالث|| الخدمات العامة والبنى التحتية

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور حرج مباشر يمس حياة المواطنين يوميًا.

الغاية/ رفع مستوى الخدمات الأساسية وتحسين كفاءة واستدامة البنى التحتية الحيوية في المدن والمحافظات.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تحسين خدمات الماء والصرف الصحي**

{توفّر، جودة، انسيابية، تقليل الأعطال}.

2. **رفع كفاءة شبكات الطرق والنقل الحضري**

{سلامة الطرق، انسياب الحركة، ربط المدن والأحياء}.

3. **تعزيز مستوى النظافة والبيئة الحضرية**

{جمع النفايات، الطمر الصحي، المشهد الحضري}.

4. **تقوية دور البلديات والمحافظات في إدارة الخدمات**

{تفويض منظم، صلاحيات واضحة، موارد قابلة للإدارة}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. نسبة الأحياء التي تتمتع بخدمة ماء منتظمة خلال العام.
2. عدد الأعطال في شبكات الماء والصرف مقارنة بالعام السابق.
3. نسبة الطرق الحضرية التي خضعت لصيانة أو تأهيل.
4. كمية النفايات التي يتم جمعها ومعالجتها وفق برامج بلدية منظمة.
5. مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الأساسية وفق استبيانات رسمية.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة
2. وزارة النقل
3. وزارة الموارد المائية (تنسيقًا في جانب الماء)
4. أمانة بغداد
5. المحافظات غير المنتظمة بإقليم

6. البلديات والأقضية والنواحي
7. هيئة التخطيط العمراني

مصادر التمويل المقترحة

1. موازنات تنمية الأقاليم المخصصة لتحسين الخدمات المحلية.
2. إعادة توجيه جزء من الإنفاق الاستثماري نحو صيانة خفيفة واسعة الأثر.
3. الرسوم البلدية المنظمة (خدمات نظافة، مجارٍ، إشغالات) ضمن ضوابط عادلة.
4. شراكات مع القطاع الخاص في مجالات النظافة، الطرق، الإنارة، مواقف السيارات.
5. قروض ميسرة ومنح دولية لمشاريع المياه والصرف والبيئة الحضرية.

المحور الرابع|| الطاقة والمياه والموارد الطبيعية

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور وجودي عالي الحساسية.

الغاية/ ضمان أمن الطاقة والمياه، وتقليل الهدر، وتعظيم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ضمن مسار مستدام.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تحسين كفاءة منظومة الكهرباء**

{خفض الفاقد، رفع الاستقرار، صيانة متواصلة}.

2. **تعظيم الاستفادة من الغاز الطبيعي**

{تقليل الحرق، إدخال الغاز في محطات الكهرباء}.

3. **تعزيز الأمن المائي الوطني**

{تحسين الخزن، إدارة الاحتياج، تقليل الهدر}.

4. **توسيع الطاقة المتجددة تدريجيًا**

{مشاريع شمسية منخفضة الكلفة، حلول موزعة}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. نسبة خفض الفاقد الكهربائي سنويًا.
2. نسبة الغاز المستثمر مقابل المحروق.
3. ارتفاع الخزن المائي الفعّال.
4. نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الإنتاج.
5. عدد مشاريع الصيانة المنجزة في الشبكات.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة الكهرباء
2. وزارة النفط
3. وزارة الموارد المائية
4. وزارة البيئة

5. هيئة الاستثمار الوطنية والمحلية
6. المحافظات (في جانب الصيانة والتوزيع)

مصادر التمويل المقترحة

1. الشراكات مع القطاع الخاص (IPP / BOT) لمشاريع الكهرباء والطاقة الشمسية.
2. تمويل مختلط (حكومي جزئي + استثماري).
3. قروض ميسّرة لمشاريع الغاز والمياه الأكثر أولوية.
4. إعادة توزيع الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع الصيانة والتحسين.
5. منح دولية وبرامج تمويل أخضر للمياه والطاقة المتجددة.

المحور الخامس|| الإدارة العامة والحوكمة

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور بنيوي حاكم لبقية المحاور.

الغاية/ بناء جهاز حكومي فعّال وشفاف ومنضبط، قائم على تبسيط الإجراءات، وتحسين الأداء، وتقليل التعقيد المؤسسي.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تبسيط الإجراءات الحكومية**

{اختصار المسارات، تقليل الزمن، إزالة التعقيد}.

1. **تحسين كفاءة الجهاز الإداري**

{رفع الأداء، تطوير القدرات، إعادة توزيع القوى العاملة}.

2. **تعزيز النزاهة والشفافية**

{مكافحة الفساد، تقوية الرقابة، وضوح المعلومات}.

1. **تقوية منظومة المتابعة والتقييم**

{مؤشرات أداء، تقارير دورية، تقييم للوزارات والمحافظات}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. خفض زمن إنجاز الخدمات الحكومية خلال سنة.
2. عدد الإجراءات المُبسّطة عبر الوزارات والجهات.
3. نتائج تقويم الأداء الحكومي وفق منصّة وطنية.
4. زيادة عدد خدمات الحكومة المرقمنة.
5. تحسن مؤشرات النزاهة والرقابة حسب التقارير الوطنية.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. مكتب رئيس مجلس الوزراء.
2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
3. مجلس الخدمة الاتحادي
4. ديوان الرقابة المالية الاتحادي
5. هيئة النزاهة

6. وزارة المالية (جانب الإدارة المالية)
7. وزارة العدل (التشريعات)
8. الوزارات كافة (لتبسيط الإجراءات داخليًا)
9. هيئات الإقليم (في الاختصاصات المشتركة)
10. المحافظات غير المنتظمة بإقليم

مصادر التمويل المقترحة

1. إعادة توزيع الإنفاق التشغيلي نحو مشاريع التنظيم الإداري.
2. تمويل منخفض الكلفة (منظمات، منح، برامج إصلاح إداري).
3. شراكات تقنية مع القطاع الخاص (أتمتة، حوسبة، إدارة بيانات).
4. التوفير المتحقق من إزالة الهدر وإغلاق المسارات المكررة.
5. منح دولية لبرامج الحوكمة والتحول المؤسسي.

المحور السادس|| التنمية الاجتماعية والحماية

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (إنساني– اجتماعي) متقدم في الأولويات.

الغاية/ تعزيز الحماية الاجتماعية، وتقليل الفقر والحرمان متعدد الأبعاد، ورفع قدرة المجتمع على الصمود خلال سنوات الحكومة المقبلة.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تطوير منظومة الحماية الاجتماعية**

{تحسين الاستهداف، رفع الكفاءة، ضمان وصول الدعم لمستحقيه}.

2. **تقليل الفقر متعدد الأبعاد**

{صحة، تعليم، سكن، دخل، خدمات}.

3. **تعزيز قدرات الفئات الهشّة**

{الشباب، النساء، ذوو الإعاقة، الأسر الفقيرة}.

4. **توسيع برامج الدعم المعيشي وفرص العمل**

{التشغيل، التدريب، تمويل المشاريع الصغيرة}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. انخفاض نسبة الفقر الوطني خلال 24 شهرًا.
2. تحسن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) على مستوى المحافظات كافة.
3. نسبة المستفيدين الذين يحصلون على الدعم وفق نظام استهداف مُحدث.
4. نسبة تشغيل الشباب ضمن برامج دعم العمل.
5. تحسن مستوى الاندماج الاجتماعي للفئات الهشّة وفق تقارير سنوية.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
2. وزارة التخطيط (مؤشرات الفقر – بيانات الحرمان)
3. وزارة الصحة
4. وزارة التربية
5. وزارة الهجرة والمهجرين

6. هيئة رعاية ذوي الإعاقة
7. حكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة باقليم
8. الجهاز المركزي للإحصاء
9. منظمات المجتمع المدني (تنسيقًا)

مصادر التمويل المقترحة

1. إعادة تنظيم مخصصات الحماية الاجتماعية وتحسين كفاءة الصرف.
2. تحسين جباية الدولة لزيادة موارد التمويل الاجتماعي.
3. الشراكات مع المنظمات الدولية (برامج حماية، دعم إنساني، سكن، صحة).
4. برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالتعاون مع المصارف.
5. إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناتجة من إصلاح الهدر الإداري والخدمي.

المحور السابع|| التعليم والمهارات ورأس المال البشري

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور تأسيسي للتنمية بعيدة المدى.

الغاية/ رفع جودة التعليم، وتطوير المهارات، وبناء رأس مال بشري قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد والمجتمع.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تطوير المناهج التعليمية تدريجيًا**

{مواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الحديث}.

2. **تعزيز مهارات الطلبة والخريجين**

{مهارات رقمية، لغات، مهارات سوق العمل}.

3. **رفع كفاءة البنية التحتية التعليمية**

{صيانة المدارس والجامعات، تحسين التجهيزات}.

4. **تقوية التعليم المهني والتقني**

{مسارات جديدة، تدريب عملي، شراكات مع القطاع الخاص}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. نسبة المدارس المُعاد تأهيلها خلال مدة الحكومة.
2. عدد المناهج التي خضعت للتحديث وفق خطة تدريجية.
3. نسبة الطلبة الملتحقين بالمسارات المهنية والتقنية.
4. تحسن نتائج الاختبارات الوطنية (الأساسية والثانوية).
5. عدد البرامج التدريبية المرتبطة بسوق العمل.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة التربية
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3. هيئة التعليم التقني
4. وزارة العمل (جانب التدريب المهني)
5. وزارة الاتصالات (الدعم الرقمي)

6. القطاع الخاص (شراكات، تدريب، تشغيل)
7. المحافظات (تنفيذ صيانة المدارس)

مصادر التمويل المقترحة

1. موازنة التربية والتعليم (إعادة التوجيه نحو الصيانة والتطوير).
2. تمويل دولي لبرامج التعليم الأساسي والتحول التعليمي.
3. شراكات مع القطاع الخاص (مختبرات، تدريب، تجهيزات).
4. منح تعليمية (UNICEF، UNESCO، البنك الدولي).
5. برامج دعم رأس المال البشري في إطار تمويل منخفض الكلفة.

المحور الثامن|| الصحة وجودة الحياة

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور حرج لرفاه المجتمع واستقراره.

الغاية/ تحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز الأمن الدوائي، ورفع كفاءة المؤسسات الصحية بما ينعكس مباشرة على صحة المواطنين.

الأهداف الاستراتيجية

1. **رفع كفاءة المستشفيات والمراكز الصحية**

{صيانة، تجهيز، تحسين إدارة}.

2. **تعزيز الأمن الدوائي الوطني**

{توفر الأدوية الأساسية، تقليل النقص، تنظيم التوزيع}.

3. **تطوير القدرات البشرية الصحية**

{تدريب، تأهيل، إدارة موارد بشرية صحية فعّالة}.

4. **التحول الرقمي في القطاع الصحي**

{السجل الطبي الإلكتروني، قواعد بيانات صحية}.

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد المؤسسات الصحية التي خضعت للصيانة والتأهيل.
2. نسبة توفّر الأدوية الأساسية في الصيدليات والمستشفيات.
3. تحسن زمن الاستجابة للحالات المرضية الحرجة.
4. زيادة عدد الكوادر الصحية المدرّبة خلال مدة الحكومة.
5. عدد المؤسسات الصحية المربوطة بالسجل الطبي الإلكتروني.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة الصحة
2. وزارة المالية (التمويل الصحي)
3. المحافظات (إدارة المستشفيات المحلية)
4. وزارة التخطيط
5. وزارة التعليم العالي (تدريب الكوادر الطبية)

6. جهات الدواء المختصة
7. القطاع الخاص الصحي (شراكات، شراء خدمات)

مصادر التمويل المقترحة

1. إعادة توجيه التمويل الصحي نحو الصيانة والخدمات الحيوية.
2. شراكات القطاع الخاص (خدمات المختبرات، التجهيز، إدارة الأقسام).
3. منح دولية لدعم الأمن الدوائي وبرامج الصحة العامة.
4. قروض ميسرة محدودة لمشاريع البنى التحتية الصحية.
5. تحسين آليات الجباية الصحية (رسوم رمزية لبعض الخدمات غير الحرجة).

المحور التاسع|| التحول الرقمي والبيانات

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور تمكيني لجميع المحاور الأخرى.

الغاية/ رقمنة الدولة، وتوحيد البيانات الحكومية، وتطوير خدمات إلكترونية آمنة وفعّالة تُقلل الكلفة وتُعزز الشفافية.

الأهداف الاستراتيجية

1. **إطلاق الهوية الرقمية الوطنية**
   {قاعدة بيانات موحدة وربط مؤسسي}
2. **تحويل الخدمات الحكومية إلى خدمات إلكترونية**
   {معاملات بلا ورق، منصّات موحدة}
3. **تعزيز الأمن السيبراني**
   {حماية الأنظمة، بناء قدرات، مراقبة التهديدات}
4. **توحيد بيانات الدولة في منصة وطنية**
   {بيانات الوزارات، المحافظات، الهيئات}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد الخدمات الرقمية المُفعّلة خلال مدة الحكومة.
2. نسبة المؤسسات المرتبطة بمنصة البيانات الوطنية.
3. معدل حوادث الاختراق السيبراني (انخفاض/تحسن).
4. نسبة المعاملات التي تُنجَز إلكترونيًا بدل الورقي.
5. تفعيل الهوية الرقمية لعدد محدد من المواطنين سنويًا.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. مكتب رئيس مجلس الوزراء
2. وزارة الاتصالات – هيئة الاعلام والاتصالات
3. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
4. جهاز الأمن الوطني – الأمن السيبراني
5. وزارة الداخلية (الهوية الرقمية)

6. وزارة المالية (الربط المالي)
7. الوزارات جميعها (تحويل خدماتها)
8. المحافظات (نطاق الخدمات المحلية)

مصادر التمويل المقترحة

1. شراكات تقنية مع القطاع الخاص (حلول رقمية – بنى تحتية – سحابة حكومية).
2. تمويل منخفض الكلفة لمشاريع التحول الرقمي من جهات دولية.
3. إعادة توجيه موازنات تكنولوجيا المعلومات داخل الوزارات.
4. نماذج الدفع مقابل الخدمة (Service-Based Models).
5. رسوم إلكترونية رمزية لبعض الخدمات الرقمية غير الأساسية.

المحور العاشر|| الاقتصاد والتنمية المستدامة والقطاع الخاص

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور محرك للنمو والتنمية وفرص العمل.

الغاية/ تحريك الاقتصاد الحقيقي، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتمكين القطاع الخاص ليصبح شريكًا فاعلًا في التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تحسين بيئة الأعمال والاستثمار**

{تبسيط الإجراءات، تقليل العوائق، تعزيز الشفافية}

2. **تنشيط القطاعات الإنتاجية**

{الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات اللوجستية}

3. **توسيع فرص العمل عبر القطاع الخاص**

{دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، برامج التشغيل}

4. **تعزيز الصادرات وتنويع الدخل**

{تطوير المنتجات، ربط الأسواق، معالجة التحديات الجمركية}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. تحسّن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال مدة الحكومة.
2. زيادة عدد الشركات المسجلة والفاعلة.
3. ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع الخاص ضمن الشريحة العمرية 18–40.
4. زيادة حجم الصادرات غير النفطية سنويًا.
5. عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة التجارة
2. وزارة الصناعة والمعادن
3. وزارة الزراعة
4. هيئة الاستثمار الوطنية والمحلية
5. وزارة العمل (برامج التشغيل)

6. وزارة المالية (الضرائب – الرسوم)
7. وزارة التخطيط
8. وزارة النقل (اللوجستيات)
9. البنك المركزي
10. غرف التجارة والصناعة
11. القطاع الخاص (شريك رئيسي)

مصادر التمويل المقترحة

1. برامج تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق خاص أو شراكات مصرفية).
2. حزم تمويلية ميسرة (SME – Agri Finance – Industrial Support).
3. الشراكات الاستثمارية (PPP – BOT) في القطاعات الإنتاجية.
4. إعادة تخصيص بعض موارد الموازنات الاستثمارية لتحفيز الإنتاج المحلي.
5. منح دولية لدعم ريادة الأعمال والتنافسية.

المحور الحادي عشر|| البيئة والمناخ

درجة الأسبقية/ درجة (2) – محور (داعم– حساس) يؤثر في الأمن المائي والصحي والزراعي.

الغاية/ تعزيز الاستدامة البيئية، وتقليل التدهور المناخي، ورفع قدرة الدولة والمجتمع على التكيّف مع تغيّرات المناخ.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تقليل التلوث وتحسين نوعية الهواء**

{مراقبة الملوثات، تنظيم الانبعاثات، الحد من مصادر التلوث الحضري والصناعي}

2. **مكافحة التصحر وتعزيز الغطاء النباتي**

{التشجير، إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، مشاريع مكافحة العواصف الغبارية}

3. **تعزيز الإدارة البيئية للمياه والنفايات**

{إدارة متكاملة للنفايات، تحسين جودة المياه، حماية الأنهر والأجسام المائية}

4. **رصد ومراقبة المخاطر المناخية**

{نظم تحذير مبكر، خرائط مخاطر، دراسات تأثير المناخ على القطاعات الحيوية}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد محطات مراقبة الهواء المُفعّلة والمحدثة.
2. زيادة مساحات التشجير (الدونم/السنة).
3. نسبة إدارة النفايات بطرق صحية ومعايير حديثة.
4. تحسن جودة المياه في المقاطع الحرجة (وفق تقارير المختبرات).
5. عدد الأنظمة/التقارير المرتبطة بالإنذار المبكر للمخاطر المناخية.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. وزارة البيئة
2. وزارة الزراعة (مكافحة التصحر والتشجير)
3. وزارة الموارد المائية
4. وزارة الصحة (المراقبة البيئية الصحية)
5. وزارة الإعمار والبلديات (النفايات والبيئة الحضرية)

6. المحافظات غير المنتظمة بأقليم
7. وزارة التعليم العالي (الدراسات البحثية)
8. هيئات الإقليم

مصادر التمويل المقترحة

1. صناديق التمويل المناخي الدولية (Green Climate Fund – UNDP – UNEP).
2. منح دولية لمشاريع الهواء والمياه والتصحر.
3. شراكات مع القطاع الخاص في إدارة النفايات والطاقة النظيفة.
4. برامج زراعية وتنموية (تمويل منخفض الكلفة).
5. إعادة تخصيص جزء من موازنات التنمية المحلية للمشاريع البيئية ذات الأثر العالي.

المحور الثاني عشر|| العلاقات الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (سيادي– تمكيني) حرج يدعم الاستقرار والاقتصاد.

الغاية/ تعزيز مكانة العراق الإقليمية والدولية عبر سياسة خارجية متوازنة، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة أولويات الأمن والتنمية والمال.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تثبيت مسار سياسة خارجية متوازنة**

{تعاون مع المحيط العربي والإقليمي والدولي وفق مصلحة العراق}

2. **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية**

{ربط السياسة الخارجية بأولويات الاستثمار والتجارة والطاقة والتمويل}

3. **جذب الشراكات والاستثمارات النوعية**

{مشاريع بنى تحتية، طاقة، نقل، زراعة، صناعة}

4. **تعميق حضور العراق في المنظمات والمنتديات الدولية**

{دور فاعل في الملفات الإقليمية والقضايا المشتركة}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية الموقّعة والمفعّلة.
2. حجم الاستثمارات الخارجية الداخلة خلال مدة الحكومة.
3. ارتفاع حجم التجارة الثنائية مع الدول المستهدفة.
4. عدد المبادرات أو الأدوار التي يتولاها العراق في ملفات إقليمية.
5. حجم التمويل أو الدعم الدولي الموجّه لمشاريع داخل العراق.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. رئاسة مجلس الوزراء
2. وزارة الخارجية
3. وزارة التجارة
4. وزارة النفط
5. وزارة الكهرباء

6. وزارة النقل
7. وزارة الصناعة والزراعة (بحسب الملفات)
8. الهيئة الوطنية للاستثمار
9. البنك المركزي ووزارة المالية (في ملف التفاهمات المالية)
10. السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج

مصادر التمويل المقترحة

1. الشراكات الاستثمارية المباشرة (FDI) في الطاقة، النقل، الزراعة، الصناعة.
2. برامج التمويل الدولي (البنك الدولي، صندوق النقد، الصناديق العربية والإسلامية).
3. برامج تعاون تنموي ثنائي مع الدول الشريكة (مشاريع، منح، دعم فني).
4. اتفاقيات تمويل ميسّر للمشاريع الكبرى (موانئ، سكك، مناطق لوجستية).
5. رسوم خدمية ورخص استثمارية منظمة لدعم عمل البعثات الاقتصادية.

المحور الثالث عشر|| اللامركزية والتنمية المحلية

درجة الأسبقية/ درجة (2) – محور (داعم– تنموي) يعزز كفاءة المحافظات واستقرار الخدمات.

الغاية/ تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية بصورة منضبطة، وتمكين الأقاليم والمحافظات من إدارة شؤونها التنموية والخدمية بكفاءة ومرونة.

الأهداف الاستراتيجية

1. **تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم**
{تحديد الصلاحيات، وضبط التداخل الإداري}
2. **تعزيز قدرات المحافظات في التخطيط والتنفيذ**
{برامج تنموية، موارد بشرية، إدارة مشاريع}
3. **رفع كفاءة الإنفاق المحلي**
{إدارة الموازنات، تقليل الهدر، تحسين الرقابة}
4. **تمكين المحافظات من إدارة الخدمات الأساسية**
{ماء، طرق، صرف صحي، نظافة، تخطيط عمراني}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد الصلاحيات المفعّلة والمنظمة وفق إطار اللامركزية.
2. تحسن نسب إنجاز المشاريع المحلية خلال مدة الحكومة.
3. ارتفاع كفاءة الإنفاق المحلي (نسبة صرف/نسبة إنجاز).
4. مستوى رضا المواطنين عن الخدمات المحلية (استطلاعات/تقارير).
5. عدد المحافظات التي تطبق أنظمة رقابة ومتابعة محلية محدثة.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان
2. المحافظات غير المنتظمة بإقليم
3. الهيئة التنسيقية العليا بين المحافظات غير المنتظمة بأقليم
4. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
5. وزارة التخطيط

6. وزارة المالية
7. ديوان الرقابة المالية الاتحادي
8. الوزارات القطاعية (لترتيب الصلاحيات المشتركة)
9. إقليم كردستان (في إطار الاختصاصات المشتركة)

مصادر التمويل المقترحة

1. موازنات تنمية الأقاليم (الأساس المالي للتنمية المحلية).
2. الرسوم المحلية والخدمات البلدية المنظّمة لتحسين الاستدامة المالية.
3. إعادة توزيع الإنفاق الاتحادي لصالح مشاريع المحافظات.
4. الشراكات المحلية مع القطاع الخاص (نفايات – نقل – أسواق – خدمات).
5. منح دولية موجهة للحوكمة المحلية والتنمية.

المحور الرابع عشر|| الحوكمة والجودة وإدارة المخاطر والامتثال

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (سيادي بنيوي) حاكم لكفاءة الدولة واستدامة القرار.

الغاية/ بناء منظومة حوكمة وطنية متكاملة تُعزّز جودة الأداء الحكومي، وتقلّل المخاطر، وتضمن الامتثال للضوابط والتشريعات، وتحمي الدولة من التعثّر والانحراف.

الأهداف الاستراتيجية

1. **إرساء منظومة حوكمة موحدة للدولة**

{قواعد، سياسات، إجراءات، أطر تنظيمية}

2. **تعزيز جودة الأداء المؤسسي**

{معايير جودة، تقييم أداء، ضبط عمليات}

3. **تطوير منظومة إدارة المخاطر الوطنية**

{مخاطر مالية، تشغيلية، أمنية، خدمية، بيئية}

4. **تفعيل الامتثال الحكومي**

{الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح على مستوى الوزارات والمحافظات}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد الجهات التي اعتمدت أطر حوكمة موحدة.
2. نتائج تقييم الأداء المؤسسي الحكومي سنويًا.
3. انخفاض المخاطر التشغيلية والمالية حسب التقارير.
4. ارتفاع نسب الامتثال للتشريعات والأنظمة في الوزارات والمحافظات.
5. عدد التقارير الدورية الصادرة عن وحدات المخاطر والامتثال.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. مكتب رئيس مجلس الوزراء.
2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
3. ديوان الرقابة المالية الاتحادي
4. هيئة النزاهة الاتحادية
5. مجلس الخدمة الاتحادي

6. الوزارات كافة (تطبيق الحوكمة والامتثال داخليًا)
7. إقليم كردستان (في إطار الاختصاصات المشتركة)
8. هيئة المستشارين
9. المحافظات غير المنتظمة بأقليم

مصادر التمويل المقترحة

1. التمويل الداخلي من موازنات الوزارات عبر إعادة ترتيب الإنفاق الإداري.
2. برامج دعم فني ومنح دولية (حوكمة – مخاطر – جودة – امتثال).
3. شراكات تقنية لبناء أنظمة الجودة والمخاطر الرقمية.
4. وفورات إعادة الهيكلة الإدارية.
5. تمويل منخفض الكلفة لبرامج التطوير المؤسسي.

المحور الخامس عشر|| إصلاح منظومة القرارات السيادية العليا

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (سيادي فوقي)، يمثّل قمة هرم الدولة وصمام الأمان للمحاور كافة.

الغاية/ إعادة بناء منظومة القرارات السيادية العليا للدولة، وتوحيد دورة القرار الوطني، وتحديد آليات الحسم والتنسيق بين الرئاسات والوزارات والأجهزة السيادية، بما يضمن انسجام القرار واستقراره وفاعليته.

الأهداف الاستراتيجية

1. **توحيد دورة القرار السيادي**

{وضع إطار وطني موحد لتشخيص الملفات، ودراسة البدائل، وإصدار القرار، ومتابعة التنفيذ}

2. **تنظيم العلاقة والتنسيق بين الرئاسات الثلاث**

{آليات واضحة للتشاور، الحسم، ومعالجة الخلافات سريعًا}

3. **تعزيز فعالية المؤسسات السيادية**

{ضبط الأدوار، منع التداخل، تعريف الصلاحيات، وترسيخ وحدة الإرادة التنفيذية}

4. **تأسيس نظام دعم القرار الوطني**

{غرف تحليل، وحدات استشراف، بيانات لحظية، تقييم مستمر للمخاطر}

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد القرارات السيادية التي صيغت عبر دورة قرار موحدة.
2. انخفاض حالات تضارب القرارات بين الجهات السيادية.
3. زمن اتخاذ القرار السيادي (تشخيص → إصدار).
4. تفعيل منظومة دعم القرار (لجان/منصات/بيانات) على مستوى الدولة.
5. عدد الملفات السيادية التي تمت إدارتها ضمن إطار موحّد.

الجهات القطاعية المسؤولة

1. رئاسة مجلس الوزراء
2. مكتب رئيس الجمهورية
3. رئاسة مجلس النواب

4. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
5. الوزارات السيادية (الداخلية – الدفاع – الخارجية – المالية – النفط)
6. هيئة المستشارين
7. الأجهزة الأمنية والاستخبارية (لملفات الأمن والسيادة)
8. الوزارات – الهيئات – الجهات غير المرتبطة بوزارة

مصادر التمويل المقترحة

1. إعادة توزيع موارد الإدارة العليا داخل الرئاسات والوزارات السيادية.
2. منح دولية لبرامج دعم الحكم الرشيد وصنع القرار.
3. شراكات تقنية لبناء أنظمة دعم القرار الوطني.
4. وفورات ناجمة عن تقليل الازدواجية في اللجان والكيانات المتكررة.
5. تمويل منخفض الكلفة لإنشاء وحدات التحليل الاستراتيجي والاستشراف.

أهميته داخل المنهاج الوزاري

هذا المحور هو القائد العملي لجميع المحاور الـ 14 السابقة، لأنه:

1. يضبط القرار الوطني
2. يمنع تشتت المؤسسات
3. يقلل الكلفة المالية والسياسية
4. يرفع فعالية الحكومة
5. يحمي الاستقرار
6. ويمنح رئيس الوزراء عقل دولة يعمل معه وسنده مؤسسياً

وبدونه يصبح المنهاج مجرد خطة بلا عمود فقري.

المحور السادس عشر|| الإصلاح التشريعي

درجة الأسبقية/ درجة (1) – محور (سيادي– بنيوي)، يحكم إمكانية تطبيق باقي المحاور.

الغاية/ إعادة هندسة الإطار التشريعي للدولة بطريقة حديثة وفعّالة، تضمن اتساق القوانين مع احتياجات الحكومة والاقتصاد والمجتمع، ورفع جودة البيئة القانونية الداعمة للتنمية والاستقرار.

الأهداف الاستراتيجية

1. **مراجعة القوانين الأساسية ذات التعارض أو التقادم**

{قوانين الإدارة، المالية، الاستثمار، الخدمة، البلديات، المحافظات}

2. **إصدار تشريعات داعمة للمحاور السيادية**

{الطاقة، الأمن الغذائي، التحول الرقمي، إدارة المياه، القطاع الخاص، العمل}

3. **تنظيم العلاقة القانونية بين المركز والأقاليم والمحافظات**

{تحديد الاختصاصات، فضّ التعارض، تحديث صلاحيات المحافظات}

4. **تطوير منظومة التشريع والرقابة**

{جودة التشريع، تقييم الأثر التشريعي، الاتساق القانوني}

5. **اصدار القوانين التي نصّ عليها الدستور، وحسب الاسبقية**

مؤشرات القياس (KPIs)

1. عدد القوانين التي خضعت للمراجعة والتعديل خلال مدة الحكومة.
2. عدد التشريعات الجديدة الداعمة للمحاور الاستراتيجية.
3. انخفاض التعارض بين التشريعات الاتحادية والمحلية.
4. عدد تقارير تقييم الأثر التشريعي الصادرة.
5. تحسن مستوى الاتساق القانوني (وفق تقارير الجهات الرقابية).

الجهات القطاعية المسؤولة

1. رئاسة مجلس الوزراء – الدائرة القانونية: (المكتب – الأمانة العامة)
2. وزارة العدل
3. مجلس النواب – اللجان القانونية والمالية والخدمية
4. مجلس الدولة

5. الوزارات القطاعية (تقديم مقترحات تشريعية حسب الاختصاص)
6. ديوان الرقابة المالية (تقييم أثر التشريعات المالية)
7. هيئة النزاهة (جانب الامتثال القانوني)
8. المحافظات والأقاليم (تشريعات محلية ذات صلة)
9. الجهات المعنية كافة

مصادر التمويل المقترحة

1. مخصصات وزارية قائمة (لا يتطلب تمويلًا كبيرًا).
2. منح دولية مخصصة لدعم تحديث التشريعات (USAID, UNDP, EU).
3. شراكات فنية مع مراكز البحوث القانونية والجامعات.
4. برامج بناء القدرات التشريعية منخفضة الكلفة.
5. وفورات ناتجة من إزالة التعارض بين التشريعات وتحسين الامتثال.

أهمية هذا المحور

1. يمكّن المحاور المالية والاقتصادية من التطبيق
2. يرفع كفاءة الجهاز الحكومي
3. يحمي الحكومة من الطعون والتعطيلات
4. يمنح المحافظات والأقاليم إطارًا واضحًا للعمل
5. يقلل الهدر المالي والإداري
6. يجعل قرارات الدولة نافذة ومنضبطة

الملحق (1)

ملخص المصفوفة الوطنية الشاملة للمحاور الـ 16 للمنهاج الوزاري (2026–2029)

المحور 1: الاستقرار المالي والاقتصادي

- **الغاية/** تثبيت الاستقرار المالي.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تحسين إدارة الإنفاق – زيادة الإيرادات غير النفطية – تحسين إدارة الدين – تحريك الاقتصاد الحقيقي
المؤشرات	خفض العجز – زيادة الإيرادات – خفض الهدر – تحسين سهولة الأعمال
الجهات	المالية – التخطيط – البنك المركزي – الضرائب – الكمارك – الرقابة المالية – التجارة – الصناعة
التمويل	الجباية – إعادة ترتيب الإنفاق – الشراكات – القروض الميسرة – المنح

المحور 2: الأمن الداخلي والسيادة

- **الغاية:** سيادة مستقرة وقوة منضبطة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تنظيم القوة – مكافحة الجريمة – تعزيز الجاهزية – ضبط الحدود
المؤشرات	انخفاض الجرائم – ضبط السلاح – تحسن السيطرة الحدودية – جاهزية الأجهزة
الجهات	الداخلية – الدفاع – الأمن الوطني – المخابرات – العمليات المشتركة – الحشد – المنافذ
التمويل	إعادة هيكلة الإنفاق الأمني – منح أمنية – شراكات تقنية – قروض للبنى التحتية الأمنية

المحور 3: الخدمات العامة والبنى التحتية

- **الغاية:** خدمات مستقرة وبنى محسّنة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تحسين الماء والصرف – صيانة الطرق – تطوير الخدمات البلدية – تمكين المحافظات
المؤشرات	تحسن توفّر الماء – صيانة الطرق – جمع النفايات – رضا المواطنين
الجهات	الإعمار والإسكان – النقل – البلديات – المحافظات – الموارد المائية
التمويل	تنمية الأقاليم – رسوم خدمات – شراكات محلية – منح للبنى التحتية

المحور 4: الطاقة والمياه والموارد

- **الغاية:** أمن (طاقة ومياه) مستدام.

العنصر	المحتوى
الأهداف	خفض الفاقد – استثمار الغاز – الأمن المائي – الطاقة المتجددة
المؤشرات	خفض الفاقد – زيادة الغاز المستثمر – ارتفاع الخزن – نسبة المتجددة
الجهات	النفط – الكهرباء – الموارد المائية – البيئة – المحافظات
التمويل	IPP/BOT – تمويل مختلط – منح مائية – قروض ميسرة – إعادة التوجيه

المحور 5: الإدارة العامة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **الغاية:** جهاز حكومي كفوء فعّال ونزيه.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تبسيط الإجراءات – رفع الكفاءة – مكافحة الفساد – المتابعة والتقييم
المؤشرات	زمن الخدمة – عدد الإجراءات المبسطة – تقارير الأداء – الخدمات المرقمنة
الجهات	الأمانة العامة – مجلس الخدمة – الرقابة المالية – النزاهة – الوزارات
التمويل	إعادة توزيع الإداري – منح إصلاح – شراكات تقنية

المحور 6: التنمية الاجتماعية والحماية

- **الغاية**: تقليل الفقر ودعم الفئات الهشّة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	حماية اجتماعية فعّالة – تقليل الفقر – دعم الفئات الهشّة – التشغيل
المؤشرات	انخفاض الفقر – تحسن MPI – عدد المستفيدين – برامج التشغيل
الجهات	العمل – التخطيط – الصحة – التربية – الهجرة – المحافظات
التمويل	صناديق الحماية – جباية محسنة – منح دولية – تمويل صغير

المحور 7: التعليم والمهارات

- **الغاية**: تطوير رأس المال البشري.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تحديث المناهج – رفع المهارات – تحسين البنية – دعم التعليم المهني
المؤشرات	تحديث المناهج – صيانة المدارس – اختبارات وطنية – التحاق مهني
الجهات	التربية – التعليم العالي – العمل – الاتصالات – المحافظات
التمويل	منح تعليمية – صيانة منخفضة الكلفة – شراكات جامعية – دعم فني

المحور 8: الصحة وجودة الحياة

- **الغاية**: نظام صحي كفوء وفاعل.

العنصر	المحتوى
الأهداف	رفع كفاءة المستشفيات – الأمن الدوائي – تدريب الكوادر – التحول الصحي الرقمي
المؤشرات	صيانة المستشفيات – توفر الأدوية – زمن الاستجابة – السجل الطبي
الجهات	الصحة – المالية – المحافظات – التعليم العالي – هيئة الدواء
التمويل	شراكات صحية – منح – تحسين الجباية – قروض ميسّرة

المحور 9: التحول الرقمي والبيانات

- **الغاية:** دولة رقمية موحدّة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	الهوية الرقمية – خدمات إلكترونية – الأمن السيبراني – منصة بيانات وطنية
المؤشرات	عدد الخدمات الرقمية – الربط المؤسسي – حوادث الاختراق – نسبة المعاملات الإلكترونية
الجهات	مكتب رئيس مجلس الوزراء – الاتصالات – الأمانة العامة – الأمن الوطني – الوزارات – المحافظات
التمويل	شراكات تقنية – تمويل منخفض – SaaS – إعادة التخصيص

المحور 10: الاقتصاد والتنمية والقطاع الخاص

- **الغاية:** اقتصاد متنوّع ومستقر ومنتج متوازن ومستدام.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تحسين بيئة الأعمال – دعم الإنتاج – التشغيل – الصادرات
المؤشرات	الشركات المسجلة – تشغيل الشباب – الصادرات – المشاريع الصغيرة
الجهات	التجارة – الصناعة – الزراعة – الاستثمار – النقل – المالية – القطاع الخاص
التمويل	SME Finance – PPP – BOT – منح – قروض ميسرة

المحور 11: البيئة والمناخ

- **الغاية:** خفض التدهور واستدامة شاملة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تقليل التلوث – مكافحة التصحر – إدارة النفايات – مراقبة المخاطر
المؤشرات	محطات الهواء – مساحة التشجير – إدارة النفايات – جودة المياه
الجهات	البيئة – الزراعة – الموارد – البلديات – المحافظات
التمويل	التمويل المناخي – منح – شراكات نفايات – برامج زراعية

المحور 12: العلاقات الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

- **الغاية**: سياسة متوازنة وشراكات نوعيّة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	سياسة متوازنة – دبلوماسية اقتصادية – شراكات – حضور دولي
المؤشرات	الاتفاقيات – الاستثمارات – التجارة – التمويل الدولي
الجهات	الخارجية – رئاسة الوزراء – التجارة – النفط – الكهرباء – النقل
التمويل	FDI – تمويل دولي – منح ثنائية – قروض ميسرة

المحور 13: اللامركزية والتنمية المحلية

- **الغاية**: تمكين المحافظات.

العنصر	المحتوى
الأهداف	تنظيم الصلاحيات – تنمية المحافظات – كفاءة الإنفاق – خدمات محلية
المؤشرات	الصلاحيات المفعلة – إنجاز المشاريع – كفاءة الإنفاق – رضا المواطنين
الجهات	المحافظات – الأمانة – المالية – التخطيط – الوزارات القطاعية
التمويل	تنمية الأقاليم – الرسوم المحلية – الشراكات – منح الحوكمة

المحور 14: الحوكمة والجودة والمخاطر والامتثال

- **الغاية**: مؤسسات منضبطة ذات جودة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	منظومة حوكمة – جودة الأداء – إدارة المخاطر – الامتثال
المؤشرات	الجهات المطبقة – تقييم الأداء – مؤشرات المخاطر – الامتثال
الجهات	الأمانة – الرقابة – النزاهة – الوزارات – المحافظات
التمويل	منح إصلاح – تمويل داخلي – شراكات تقنية

المحور 15: القرارات السيادية العليا

- **الغاية**: قرار وطني موحد ومنسجم ورشيد.

العنصر	المحتوى
الأهداف	دورة قرار موحدة – تنسيق الرئاسات – فعالية المؤسسات – دعم القرار
المؤشرات	عدد القرارات الموحدة – تقليل التعارض – زمن القرار – تفعيل وحدات التحليل
الجهات	رئاسة الوزراء – رئاسة الجمهورية – البرلمان – الأمانة – المستشارين
التمويل	إعادة هيكلة – منح حوكمة – شراكات تقنية

المحور 16: الإصلاح التشريعي

- **الغاية**: تشريعات حديثة وفعّالة.

العنصر	المحتوى
الأهداف	مراجعة القوانين – تشريعات داعمة – تنظيم المركز–المحافظات – جودة التشريع
المؤشرات	عدد القوانين المعدلة – التشريعات الجديدة – تقليل التعارض – تقارير الأثر
الجهات	رئاسة الوزراء – العدل – مجلس النواب – مجلس الدولة – الوزارات
التمويل	منح تشريعية – دعم فني – إعادة تخصيص إداري

مسودّة وثيقة أولية
لمنهاج وزاري متكامل
(2026-2029)

(حوكمة مخاطر - تثبيت استقرار - تحوّل آمن ذكي)